تسلط أعداء الإسلام على أهل الكلام: أسبابه وصوره في ضوء كلام ابن تيمية
دراسة تحليلية

The Domination of the Islam Enemies over the People of Theology: the Causes & Aspects in Light of Ibn Taymiyyah's Viewpoint: An Analytical Study

10.35781/1637-000-0111-001

د. محمد بن محمد بن بالخير الراجحي الشهري*

*جامعة الملك خالد- كلية الشريعة وأصول الدين

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

ملخص البحث

يبين هذا البحث الأسباب الخاطئة من الأصول وطرق الاستدلال التي سلكتها الفرق الكلامية في تقريرهم للإسلام وردودهم على أعدائه مما سهل للأعداء التسلط عليهم بلوازمها الباطلة، وذلك كله في ضوء كلام ابن تيمية -رحمه الله- مع دراسة تحليلية له.

وقد اشتمل البحث على تمهيد ومبحثين، فأما التمهيد ففيه مطلبان:

الأول: فيه التعريف بمصطلح "التسلط" ومفهوم "أعداء الإسلام".

والثاني: فيه التعريف بـــمصطلح "أهل الكلام" من فرق الأمة، والتعريف بمصطلح "علم الكلام" وحقيقته التي ذمه السلف لأجلها.

وأما المبحث الأول فيشتمل على مطلبين:

الأول: فيه بيان عناية شيخ الإسلام ابن تيمية بذكر مناهج أهل الكلام ومسالكهم الخاطئة في التقرير والرد والتي كانت سبباً للتسلط عليهم.

والثاني: فيه بيان مقاصد ابن تيمية من عنايته بذكر تلك الأسباب وتحليلها.

وأما المبحث الثاني ففيه مطلبان:

الأول: فيه بيان الأسباب التي لها علاقة بالأصول والمصادر كالاعتماد على "دليل حدوث الحوادث"، وضعف المعرفة بنصوص الكتاب والسنة رواية ودراية مع ذكر صور لها.

والثاني: فيه بيان الأسباب التي لها علاقة بمنهج الاستدلال كالإفراط في تأويل نصوص الصفات، والاستدلال بأصول عقلية مبتدعة مع ذكر صور لها.

ثم خاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: تسلط، أعداء الإسلام، أهل الكلام، علم الكلام، أسباب، ابن تيمية.

ISSN : 2410-1818

The Domination of the Islam Enemies over the People of Theology: the Causes & Aspects in Light of Ibn Taymiyyah's Viewpoint: An Analytical Study

Dr. Mohammad Bin Mohammad Bin Balkhair Alrajhi Alshehri*

* (King Khalid University - Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion Department of Aqeeda (Creed) & Contemporary Doctrines)

Abstract

This research shows the wrong reasons of the principles as well as the methods of inference taken by the Islamic theological teams in their reports of Islam rites and faiths, and their responses to the claims of the opposing teams of such a religion. These improper acts render the task of the Islam opposing teams easy and enable them to have intellectual dominance, using such false supplies. This is noticed and demonstrated in the light of the words of Ibn Taymiyyah - may Allah the Almighty have mercy on him - in his analytical study.

The research includes a preamble and two chapters. The preamble has two sections: the first defines the term "dominance" and the concept of "Islam enemies". The second section presents the definition of the term "theological people" who belong to Islam religion as well as "theology" and its truth, for which it has been vilified by the predecessors.

The first chapter of the research includes two sections: the first highlights the care of Shaykh Al-Islam Ibn Taymiyyah in mentioning the methods of the people of theology and their wrong paths in the way Islam faiths are reported to non-Muslims and the claims against Islam religion, which have been a reason for the witnessed dominance of Islam enemies, are responded to. The second section clarifies Ibn Taymiyyah's intentions in this regard, highlighting and analyzing the underlying reasons behind such matters.

The second chapter is of two sections: the first one explains the reasons that have to do with the Islamic principles as well as the sources such as relying on "evidence of accidents" and the lack of knowledge of the Qur'anic verses and Sunnah traditions, in terms of narration and knowledge, supporting that with some images.

The second section clarifies the reasons that have to do with the method of inference such as the excessive interpretation of the texts of attributes and inference of innovated mental principles/evidence, revealing some images aboout them.

The research is ended with a conclusion which includes the most important findings and recommendations.

Keywords: Dominance, Islam Enemies, people of Theology, Theology, The Reasons & Ibn Taymiyyah

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، إله الأولين والآخرين، ولي عباده المؤمنين، وناصر عباده المتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وأشرف الناس أجمعين، وعلى الآل والأصحاب والتابعين إلى يوم الدين، ثم أما بعد:

فإن الفرق الإسلامية وأئمتها -عبر القرون الماضية-قد هبّوا لنصرة هذا الدين العظيم في مواجهة أهل الإلحاد والكفر والشرك؛ وذلك: ببيان وتقرير أصول الدين ودلائلها النقلية والعقلية، والرد على ما اشتبه على أولئك المخالفين من المسائل والدلائل، فكانت تلك الفرق ما بين مستقل ومستكثر، مع اختلاف المصادر والمناهج التي سلكتها راجية منها السداد والإصابة.

وكان ممن ساهم في ذلك الفرق الكلامية من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم، فكانت لهم جهود مشكورة في هذا الباب، ولكنهم وقعوا في أخطاء شملت: مصادر التلقي ومناهج الاستدلال؛ فكانت ثغراتٍ جعلت العدو يلج عليهم من خلالها؛ وكانت فتنة له وتلبيساً عليهم.

ولكن الله -تعالى-قيض لهذه الأمة أئمة أعلاماً عرفوا تلك الثغرات فبادروا إلى سدها والتنبيه عليها ببيان أسبابها وصور مسائلها، وكان منهم شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني-رحمه الله-، حيث كان له عناية ظاهرة بذلك، فأبدأ وأعاد في بيانه لاستكبار العدو واستطالته على تلك الفرق الكلامية بما وقعت فيه من الخطأ العقدي والمنهجي.

ولذلك أحببت البحث في هذا الموضوع وإظهار أصول ما سطره شيخ الإسلام في ذلك وجعلته بعنوان "تسلط أعداء الإسلام على أهل الكلام: أسبابه، وصوره في ضوء كلام ابن تيمية-دراسة تحليلية-" سائلاً الله -تعالى-التوفيق والقبول.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- افتتان أعداء الإسلام بتسلطهم على أهل الكلام.
- اغترار أهل الكلام بمناهجهم مع ضعفها.
- القوة العلمية والسلامة المنهجية التي يتميز بها ابن تيمية -رحمه الله-.
- ندرة البحث في هذا الموضوع.

ISSN : 2410-1818

مشكلة البحث:

ترتكز مشكلة هذا البحث في الإجابة على السؤال الرئيس في هذا الباب وهو: ما الأسباب المنهجية والعقدية التي جعلت أعداء الإسلام يتسلطون على أهل الكلام في ضوء كلام ابن تيمية؟ ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

- من هم أعداء الإسلام الذين تسلطوا على أهل الكلام؟
- ما الفرق الإسلامية التي تسلط عليها أهل الكلام؟
- ما أسباب ذلك التسلط؟
- ما صور ذلك التسلط من المصادر والمناهج؟
- كيف عرض ابن تيمية وناقش تلك الأسباب وصورها وبيّن مواطن الخلل والضعف فيها عند أهل الكلام؟

الدراسات السابقة:

بعد التتبع للمراكز العلمية والبحثية عبر وسائل البحث المعاصرة لم أجد بحثاً متخصصاً في هذا الموضوع بنفس العنوان.

أهداف البحث:

1. معرفة أصول الخلل ومواطنه لدى الفرق الإسلامية وأئمتها في مصادر التلقي ومناهج الاستدلال في باب الرد على الملاحدة.

2. الاطلاع على المنهج النقدي لابن تيمية تجاه ردود الفرق الإسلامية على أهل الإلحاد والفلسفة.

3. ظهور سلامة مصادر التلقي ومناهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.

حدود البحث:

البحث محدود في أهم الأصول ومناهج الاستدلال التي ذكرها شيخ الإسلام في مصنفاته فيما يتعلق بأسباب تسلط أعداء الإسلام على أهل الكلام في ردودهم عليهم وما ضرب لها من صور.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهجين الاستقرائي والتحليلي، حيث قمت باستقراء نصوص شيخ الإسلام ابن تيمية التي اشتملت على ذكر تسلط الملاحدة على أهل الكلام لما سلكوه من أصول ومناهج

ISSN : 2410-1818

استدلال خاطئة، مستنبطاً منها الأسباب وصورها في كلامه، ثم قمت بتحليل ذلك وإثباته بذكر من شارك ابن تيمية في ذلك ممن سبقه من الأئمة.

هيكل خطة البحث:

التمهيد: التعريف بمفردات العنوان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بمصطلح "تسلط أعداء الإسلام".

المطلب الثاني: التعريف بمصطلح "أهل الكلام".

المبحث الأول: عناية شيخ الإسلام ابن تيمية ببيان أسباب تسلط أعداء الإسلام على أهل الكلام ومقاصده من ذلك، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عناية شيخ الإسلام ابن تيمية ببيان أسباب تسلط أعداء الإسلام على أهل الكلام.

المطلب الثاني: مقاصد شيخ الإسلام ابن تيمية من عنايته ببيان أسباب تسلط أعداء الإسلام على أهل الكلام.

المبحث الثاني: أسباب التسلط المتعلقة بمصادر التلقي ومنهج الاستدلال وصورها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب التسلط المتعلقة بمصادر التلقي وصورها.

المطلب الثاني: أسباب التسلط المتعلقة بمنهج الاستدلال وصورها.

الخاتمة، وفيها: أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد: التعريف بمفردات العنوان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بمصطلح "تسلط أعداء الإسلام"، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: معنى "التَّسلط":

قال ابن فارس:("سلط" السين واللام والطاء أصلٌ واحدٌ، وهو القوّة والقهر، من ذلك السَّلاطة، من التسلط وهو القَهْر؛ ولذلك سمِّي السُّلْطان سلطاناً، والسلطان: الحُجَّة...)[1]، وجاء في الذكر الحكيم: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَـٰتَلُوكُمْ ﴾ النساء: ٩٠، فـ"التَّسلط" في اللغة يشمل: القوة، والقهر سواءً كان بالسلاح أو الحُجة، والمراد به في هذا البحث هو: "الحجة"، قال ابن تيمية: (و"الحُجة "اسم لما يحتج به، سواء كانت بينة أو شبهة، وإن كان قد اصطلح كثير من المتأخرين قصر هذا اللفظ على البينات دون الشبهات. فإن الأول هو لغة القرآن ولغة العرب، كما قال سبحانه: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ البقرة: ١٥٠، وقال تعالى ﴿ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ﴾ الشورى: ١٥، وهي اسم لما يقصده المحاج ويؤمه في حجاجه...) [2]؛ ولذلك إذا كانت الحجة قوية فإنها تسمى سلطاناً، وهناك تلازم ظاهر بين القوة والقهر والحجة، وهو تلازم السبب ومُسَبَبِه؛ فمن كان ذا حجة قوية فقد غَلَبَ وقَهَرَ.

المسألة الثانية: المراد بـ" أعداء الإسلام".

المراد بأعداء الإسلام في كلام ابن تيمية عند ذكر "التسلط" على أهل الكلام هم الملاحدة من: الفلاسفة[3] والدهرية[4] والقرامطة الباطنية[5]، كما قال -رحمه الله- في مواطن: (ولهذا سُلط الله عليهم

---

[1] – معجم مقاييس اللغة95/3، وينظر: لسان العرب لابن منظور326/6.

[2] – جامع المسائل (المجموعة الخامسة/46).

[3] – الفلاسفة: لفظ" فلسفة" في الأصل كلمة يونانية، مركبة من "فيلو" ومعناها محبة، وكلمة "سوفي" ومعناها الحكمة، والفلاسفة لا تختص بأمة من الأمم بل هم موجودن في كل الأمم ولكن المشهور منهم المنقولة مقالاتهم هم فلاسفة اليونان، ينظر: الفصل في الملل والنحل لابن حزم41/1، الملل والنحل للشهرستاني/151و180و198، وإغاثة اللهفان لابن القيم2/259–268، وفيهم كتاب" تهافت الفلاسفة" للغزالي.

[4] – الدهرية: نسبة إلى الدهر، ويطلق على من أنكر البعث واليوم الآخر كما قال الله عنهم: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ الجاثية: ٢٤، ويطلق على صنف من الفلاسفة قالوا بقدم العالم، ومنهم من جحد الخالق ومنهم من قال: عن العالم معلول علة موجبة بالذات، ينظر: الفصل في الملل والمحل47/1، الملل والنحل للشهرستاني/235، وشرح الأصبهانية/313–314

[5] – الباطنية أو القرامطة: وهم الذين يزعمون أن للكتاب والسنة باطناً يخالف ظاهرهما الذي يعرفه الناس، وهم صنفان: الأول: من يعمم ذلك في العلميات والعمليات، والثاني: من يخصص ذلك بالعلميات دون العمليات، والصنف الثاني:

ISSN : 2410-1818

الدهرية المنكرون للقيامة ولمعاد الأبدان)[1]، وقال: (وصار خَطَؤُهمْ من أَكبر أَسباب تَسَلُّطِ الفلاسفة لَمَّا ظَنَّ أُولئك الفلاسفة الدهرِية...)[2]، وقال: (ومن هنا تسلَّط عليكم القرامطة والفلاسفة)[3].

ومما يشار إليه أن لله -تعالى- حِكَماً في تسليط أعدائه على أوليائه[4]، منها: حصول الفتنة للأعداء الذين يريد الله فتنتهم بما هم عليه من الباطل فلا يهتدون ولا يؤمنون!، وإن كان ما لديهم من حجج تتساقط أمام الحق وأدلته وبراهينه، ولكن لما قصّر أهل الكلام وأخطأوا تسلط عليهم الأعداء بما وجدوا عندهم من خلل في: مصادر التلقي، ومناهج الاستدلال، وما انبنى عليها من أقوال في مسائل الاعتقاد.

ومن تلك الحِكَم: مراجعة الفرق الإسلامية وأئمتها لمصادرهم ومناهجهم التي سلكوها ليعرفوا مكامن الخلل التي ولج من خلالها العدو لتجتنب ويصححها الأتباع.

المطلب الثاني: التعريف بمصطلح "أهل الكلام".

والمراد بـ"أهل الكلام" و"المتكلمين" ومثلهما "الفرق الكلامية": أنهم المنتسبون والمنسوبون إلى "علم الكلام"، ومصطلح "علم الكلام"[5] قد تباينت الأقوال في تعريفه؛ وذلك حسب مجالاته ومراحله، والذي يجمعها: أنه العلم الذي يقوم على إثبات العقائد الدينية بالأدلة العقلية[6]، وتميّز ابن تيمية في تعريفه مبيناً

الذين يتكلمون ويعتنون في الأمور الباطنة من الأعمال والعلوم، وهم المشهورون بالتصوف في الأمة، ينظر: تلبيس إبليس/131، الفرق بين الفرق للبغدادي/281، وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية1/259-261، وفيهم كتاب "فضائح الباطنية" للغزالي.

1 - منهاج السنة النبوية2/152

2 - مجموع فتاوى شيخ الإسلام18/225

3 - درء تعارض العقل والنقل7/137

4 - قال القرطبي: (تسليط الله تعالى المشركين على المؤمنين هو بأن يقدرهم على ذلك ويقويهم: إما عقوبةً ونقمةً عند إذاعة المنكر وظهور المعاصي، وإما ابتلاءً واختباراً كما قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾﴾ محمد: ٣١، وإما تمحيصاً للذنوب كما قال تعالى: ﴿وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ آل عمران: ١٤١، ولله أن يفعل ما يشاء ويسلط من يشاء على من يشاء إذا شاء) جامع أحكام القرآن5/310.

5 - (علم الكلام: قيل: سمي بذلك لأن مبناه على الكلام في المناظرات، أو لشبهه بالمنطق، أو أن العلماء بوبوا لهم بقولهم: الكلام في كذا، أو لأن أهم قضية في مباحثه مسألة كلام الله – تعالى-...) مقدمة ابن خلدون/429، وينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام3/184

6 - ينظر: المواقف للإيجي/7 ، شرح المقاصد للتفتازاني1/165، مقدمة ابن خلدون/458

ISSN : 2410-1818

فيه المخالفة فقال: (وإنما هو حقيقة عرفية فيمن يتكلم في الدين بغير طريقة المرسلين)[1]، وفي موضع آخر بين المقصود بالذم به في كلام السلف فقال: (فالكلام الذي ذمه السلف: هو الباطل وهو المخالف للشرع والعقل)[2].

وهذا الذي أشار إليه ابن تيمية وعلّل به كراهية السلف لعلم الكلام هو أحد الأقوال في حكمه وحكم تعلمه، وقد سبقه إلى ذِكْرِهِ وبيانه أئمةٌ كثر[3]، بل أئمة ممن عاش حياة طويلة في علم الكلام، وقد أخذ به، وعاش فيه فترة من الزمن وخَبَرَه، ثم تراجع وتركه، وبيّن حقيقته وضوابط الحاجة إليه، وهو الإمام أبو حامد الغزالي -رحمه الله-، حيث كان مما قال في ذلك: (فاعلم أن حاصل ما يشتمل عليه علم الكلام من الأدلة التي ينتفع بها فالقرآن والأخبار مشتملة عليه، وما خرج عنهما: فهو إما مجادلة مذمومة، وهي من البدع -كما سيأتي بيانه-وإما مشاغبة بالتعلق بمناقضات الفرق لها وتطويل بنقل المقالات التي أكثرها ترهات وهذيانات، تزدريها الطباع، وتمجها الأسماع، وبعضها خوض فيما لا يتعلق بالدين، ولم يكن شيء منه مألوفاً في العصر الأول!، وكان الخوض فيه بالكلية من البدع!،...)[4]، ولما عرض لمضرته قال: (أما مضرته فإثارة الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم فذلك مما يحصل في الابتداء ورجوعها بالدليل مشكوك فيه ويختلف فيه الأشخاص فهذا ضرره في الاعتقاد الحق...)[5].

وعليه فيكون "أهل الكلام" هم الذين تأثروا بعلم الكلام المذموم عند السلف، فاعتنوا به، وأخذوا بمقدماته وبراهينه، وساروا على مناهجه في التلقي والاستدلال، والتقرير والرد كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم ممن تأثر بهم[6].

---

1 – مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 12/460-461

2 – مجموع فتاوى شيخ الإسلام13/147

3 – ينظر: ذم الكلام وأهله للإمام الهروي، تحريم النظر في كتب الكلام لابن قدامة

4 – إحياء علوم الدين1/22.

5 – إحياء علوم الدين1/97

6 – ومن أظهر سماتهم: أنهم يثنون على علم الكلام ويرفعون أهله، ويأخذون بمقدماته وبراهينه، ويكثرون من الألفاظ المجملة المحدثة، ولا يعتنون بنصوص الوحيين وبراهينهما الشرعية والعقلية، بل يقدمون الأدلة العقلية على الشرعية ويجعلون دلالات الأدلة الشرعية ظنية، مع ردهم لخبر الآحاد في الاعتقاد، ينظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقداً د. سليمان الغصن1/19-60.

ISSN : 2410-1818

ومما يشار إليه في هذا الموضع وهو نتيجة لهذه المسألة: أنهم عندما انتسبوا إلى "علم الكلام" وأخذوا به وقعوا في سببين لتسلط الأعداء عليهم!، وهما:

الأول: ما تضمنه علم الكلام من اشتماله على مقدمات فاسدة مخالفة للكتاب والسنة، يقول ابن تيمية قال: (ولهذا ذم السلف والأئمة أهل الكلام المحدث المخالف للكتاب والسنة؛ إذ كان فيه من الباطل في الأدلة والأحكام ما أوجب تكذيب بعض ما أخبر به الرسول وتسلط العدو على أهل الإسلام...)[1].

وفصّل ابن أبي العز فبين أن السلف كرهوا علم الكلام (لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق، ومن ذلك مخالفتها الكتاب والسنة ...، ولاشتمال مقدماتهم على الحق والباطل، وكثر المراء والجدال، وانتشر القيل والقال، وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال)[2].

والثاني: أنهم تسموا بأسماء لطوائفهم ووالوا وعادوا عليها، وابتعدوا عما أُمروا وذكُرِّوا به من اتباع السنة ولزوم الجماعة فاختلفوا وتفرقوا فيما بينهم!؛ فكان ذلك مدخلاً آخر لتسلط العدو!، يقول ابن تيمية في ذلك: (وكيف يجوز التفريق بين الأمة بأسماء مبتدعة لا أصل لها في كتاب اللّه ولا سنة رسوله -صلى اللّه عليه وسلم-؟، وهذا التفريق الذي حصل من الأمة علمائها ومشايخها وأمرائها وكبرائها هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها؛ وذلك بتركهم العمل بطاعة اللّه ورسوله كما قال -تعالى: ((ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظا مما ذكروا به فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء))، فمتى ترك الناس بعض ما أمرهم اللّه به وقعت بينهم العداوة والبغضاء وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا؛ فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب...)[3]، وقال: (ولهذا ذم السلف والأئمة أهل الكلام المحدث المخالف للكتاب والسنة؛ إذ كان فيه من الباطل في الأدلة والأحكام ما أوجب تكذيب بعض ما أخبر به الرسول وتسلط العدو على أهل الإسلام...)[4].

---

[1] – شرح العقيدة الأصفهانية/120.

[2] – شرح العقيدة الطحاوية26/1.

[3] – مجموع فتاوى شيخ الإسلام (الوصية الكبرى)421/3

[4] – شرح العقيدة الأصفهانية/120.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: عناية شيخ الإسلام ابن تيمية ببيان أسباب تسلط أعداء الإسلام على أهل الكلام ومقاصده من ذلك، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عناية شيخ الإسلام ابن تيمية ببيان أسباب تسلط أعداء الإسلام على أهل الكلام، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

أولاً. كثرة ذكره لذلك "التسلط" في مصنفاته:

فالذي يتتبع نصوص ابن تيمية فيما يتعلق بمصادر ومناهج وعقائد الفرق الكلامية وردودها على الملاحدة يجد تكرار ذكره للفظ "التَّسَلط" عليهم من قبل الملاحدة في مواضع كثيرة تتجاوز المئة موضع من مصنفاته!، فلا يكاد يخلو موضع يذكر فيه ابن تيمية جهود الفرق الكلامية في ردها على الملاحدة ويبين مناهجها التي سلكتها في ذلك إلا ويبدأ يبين ما أصابته من الحق وما أخطأت فيه، وخاصة في مصنفاته المطولة مثل "درء تعارض العقل والنقل" و"بيان تلبيس الجهمية" و"منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية" والمصنفات المتوسطة مثل "شرح العقيدة الأصبهانية" و"الرد على المنطقيين" وغيرها، بل تجده في مواضع كثيرة لا يكتفي بذكر ذلك والإشارة إليه بل يفصّل القول في ذلك مبيناً خطأ أهل الكلام وخطأ الملاحدة فيما ذهبوا إليه واختاروه واغتروا به، وكل ذلك بميزان الشرع الصحيح والعقل الصريح.

ثانياً. التفصيل بذكر الأسباب والصور له.

ففي ثنايا ذلك البيان لأخطاء أهل الكلام وتسلّط أعداء الإسلام عليهم بالحجة تجده يذكر أسباب تلك الأخطاء وأصولها على وجه التفصيل كما سيأتي معنا، وفي مواضع يلخص تلك الأصول والأسباب من واقع خبرته بتلك المقالات والمناهج وسبره لها، ومن ذلك قوله -رحمه الله-:(وينبغي أن يعلم أن الذي سلَّط هؤلاء الدهرية على الجهمية شيئان:

أحدهما: ابتداعهم لدلائل ومسائل في أصول الدين تخالف الكتاب والسنة ويخالفون بها المعقولات الصحيحة التي يَنْسَرُّ بها خصومهم أو غيرهم.

والثاني: مشاركتهم لهم في العقليات الفاسدة من المذاهب والأقيسة، ومشاركتهم لهم في تحريف الكلم عن مواضعه؛ فإنهم لما شاركوهم فيه بعد تأويل نصوص الصفات بالتأويلات المخالفة-لما اتفق عليه السلف وأئمتهم-كان هذا حجة لهم في تأويل نصوص المعاد وغيرها)[1].

وقال في موضع آخر: (والمقصود هنا: التنبيه على مبدأ ضلال هؤلاء الملاحدة، وأن من جملته تقصير من جادلهم عن نصر الحق، ودخوله في نوع من الباطل: إما في باطل وافقوه عليه، وجعلوه حجة لهم عليه في مكان آخر كنفي الصفات، وإما من باطل نازعوه فيه، وبينوا بطلانه كترجيح أحد المتماثلين بلا

---

[1] - بيان تلبيس الجهمية223/1

مرجح[1]، وإما تقصيره في الحق: تارة يقصر في معرفة ما جاءت به الرسل، وتارة يقصر في إقامة الحجة على منازعه، فتقصيره في تصور الحق وبيان الحجة على التصديق به مما سلط أولئك الملحدين، لكن بكل حال حُجّة الملاحدة أدحض وقولهم أضعف...)[2].

ولا يكاد ينتقل من ذكر السبب حتى يذكر له صورة أو صوراً، ويتكرر ذلك في مواضع عدة من مؤلفاته؛ ثم يعقب بعد ذلك ببيان الطريقة التي تسلط بها أعداء الإسلام عليهم من خلالها، بل في مواضع أخرى يذكر نقد واستدراك بعض أهل الكلام لأصولهم ومصادرهم ومناهج الاستدلال لديهم!، ويبين أن البعض منهم تراجع عما ذهب إليه وقال به أولاً! ، وهذا يدل على خبرة واسعة من ابن تيمية بأصول ومصادر ومناهج أهل الكلام، وأن ما يذكره في ذلك ليس عرضاً عارضاً، بل كان عن علم وعناية وخبرة وخوض لمعارك كثيرة ومتنوعة مع أهل الكلام ومع أعداء الإسلام من الفلاسفة ونحوهم؛ فأدرك بذلك ما لدى كلا الفريقين من قصور وخلل.

المطلب الثاني: مقاصد شيخ الإسلام من عنايته بأسباب تسلط أعداء الإسلام على أهل الكلام، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

أولاً. بيان ضعف وفساد قول الملاحدة ودفع افتتانهم وغرورهم بحججهم.

فابن تيمية -رحمه الله-لما يعرض بعض أسباب تسلط الملاحدة على أهل الكلام لا يكتفي بذكر ذلك فحسب بل يتبعه في مواطن عدة ببيان أن تلك البراهين والحجج واللوازم التي يتعلق بها أولئك الملاحدة ليست صحيحة ولا مستقيمة فيما يدعون، وأن ما ذهبوا إليه من القول والاستدلال ليس هو الحق ولو قصَّر أهل الكلام في الاستدلال عليهم في التقرير أو الرد، ويظهر مقصده من ذلك ببيان الحق للمخالف حتى يتبين له ولا يغتر بقوله وحجته فيزداد افتتاناً بما هو عليه.

ومن ذلك أنه لما ذكر -رحمه الله-مسألة قول الفلاسفة بــ"قِدَم العالَم" أو" قِدَم الأفلاك" واحتجاج المتكلمين عليهم بامتناع حوادث لا أول لها وما ترتب على ذلك من: أن الرب لم يزل لا يفعل شيئاً! ولا يتكلم بشيء! وما ترتب عليه من تعطيل الصفات! قال: (فصار أولئك المتكلمون النفاة[3] مخطئين في السمعيات والعقليات!، وصار خطؤهم من أكبر أسباب تسلط الفلاسفة؛ لما ظن أولئك الفلاسفة الدهرية أنه ليس في هذا المطلوب إلا قولان: قول أولئك المتكلمين وقولهم!، وقد رأوا أن قول أولئك باطل فجعلوا ذلك حجة في تصحيح قولهم!، مع أنه ليس للفلاسفة الدهرية على قولهم بقدم الأفلاك حجة عقلية أصلاً! ، ...)[4].

---

[1] – بيان تلبيس الجهمية71/2

[2] – الصفدية278/1

[3] – من الجهمية والمعتزلة والكرامية وغيرهم

[4] – مجموع فتاوى شيخ الإسلام (شرح حديث عمران بن حصين)6/1

ISSN : 2410-1818

وفي بيان آثار علم الكلام على المخالف يقول الإمام الغزالي: (وله ضرر آخر في تأكيد اعتقاد المبتدعة للبدعة، وتثبيته في صدورهم، بحيث تنبعث دواعيهم، ويشتد حرصهم على الإصرار عليه...)[1].

ثانياً. بيان خطأ مناهج أهل الكلام في التقرير والرد.

ومقصد ابن تيمية من ذلك بيان الحق بأدلته الصحيحة والمستقيمة وإظهاره؛ وليراجع المتكلمون مناهجهم التي سلكوها فأخطأوا فيها؛ ولئلا يقتدي بهم أتباعهم من الفرق الكلامية فيسيروا عليها.

ولذلك يبين ابن تيمية قُرْب أهل الكلام لكونهم من أهل القبلة، وبُعْد الفلاسفة لكون أكثرهم ملاحدة، وأن البيان منه لأخطاء أهل الكلام فيه نَصْرٌ للإسلام وأهله من أهل الكلام وغيرهم، فيقول: (ونحن نبين هنا ما ننصر به أهل الكلام، الذين هم أقرب إلى الإسلام والسنة من هؤلاء الفلاسفة، وإن كانوا ضالين فيما خالفوا به السنة...)[2]، وفي موازنة أخرى بين المتكلمين والفلاسفة يقول: (والخطأ فيما تقوله المتفلسفة في الإلهيات والنبوات والمعاد والشرائع أعظم من خطأ المتكلمين!، وأما فيما يقولونه في العلوم الطبيعية والرياضية فقد يكون صواب المتفلسفة أكثر من صواب مَنْ ردَّ عليهم من أهل الكلام؛ فإن أكثر كلام أهل الكلام في هذه الأمور بلا علم ولا عقل ولا شرع)[3].

وفي ثنايا ذلك البيان والتصحيح لمناهج المتكلمين يبين ابن تيمية الأثر العكسي على الأمة الذي حدث بسبب أخطائهم المنهجية، فيقول: (فسلكتم طريقاً لم تُحصِّل المقصود من العرفان!، وسلَّطتم عليكم أهل الضلال والعدوان!، كمن أراد أن يغزو بغير طريق شرعي!؛ فلا فتح بلادهم ولا حفظ بلادهم!، بل سلطهم حتى صاروا يحاربونه بعد أن كانوا عاجزين عنه...)[4]، وقال: -رحمه الله-: (فهكذا أجاب أهل الكلام الذين تكلموا في مناظرة الكفار وأهل الأهواء في المذاهب والحجج بما ليس موافقاً للشريعة وما ينكره العقل الصريح؛ فصاروا كمن جاهد الكفار جهاداً ظلمهم به، وخرج فيه عن الشريعة، وظلم فيه المؤمنين جميعاً!؛ حتى كان مضرة ذلك الجهاد على المسلمين، وعلى أنفسهم، وعلى عدوهم أكثر من منفعته!.)[5].

ثم يذكر قاعدة في سلامة المنهج في الرد فيقول: (الرد على أهل الباطل لا يكون مستوعباً إلا إذا اتُبعت السُّنة من كل الوجوه، وإلا فمن وافق السنة من وجه وخالفها من وجه طمع فيه خصومه من الوجه الذي خالف فيه السُّنة، واحتجوا عليه بما وافقهم عليه من تلك المقدمات المخالفة للسُّنة...)[6].

---

[1] – إحياء علوم الدين97/1

[2] – درء تعارض العقل والنقل211/9

[3] – الرد على المنطقيين/311

[4] – شرح العقيدة الأصفهانية/120.

[5] – بيان تلبيس الجهمية112/1

[6] – درء تعارض العقل والنقل210/6

ثالثاً. بيان سلامة مصادر ومنهج أهل السنة والجماعة في التقرير والرد.

فابن تيمية -رحمه الله- عندما يذكر أسباباً وصوراً لتسلُّط الملاحدة على أهل الكلام يَعْقُبُهُ في مواضع بظهور سلامة مصادر ومنهج أهل السنة والجماعة في التقرير والرد، وأنها صحيحة مستقيمة، جامعة بين النقل الصحيح والعقل الصريح، وموافقة للفطرة السليمة، فلا تعارض بينها ولا تناقض؛ مما لم يجعل فيها ثغراتٍ للملاحدة على وجه العموم ولا لأهل الكلام على وجه الخصوص، ومن أظهر أدلة ذلك استقامة أقوالهم وأحوالهم وثباتهم حتى الممات، فيذكر -رحمه الله-: (أنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالاً من قول إلى قول، وجزماً بالقول في موضع وجزماً بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر!، وهذا دليل عدم اليقين..، وأما أهل السنة والحديث فما يعلم أحد من علمائهم ولا صالح عامتهم رجع قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبراً على ذلك، وإن امتحنوا بأنواع المحن وفتنوا بأنواع الفتن!، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين كأهل الأخدود ونحوهم وكسلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة...)[1].

ولما ذكر ما تميّز به منهج أهل السنة من الاستقامة في المسائل والدلائل بيَّن تفاوت الفلاسفة وأهل الكلام في الاضطراب والحيرة، والاختلاف والافتراق، ومثّل لذلك فقال: (وبالجملة: فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعافُ أضعافُ أضعافُ ما هو عند أهل الكلام والفلسفة، بل المتفلسف أعظم اضطراباً وحَيرة في أمره من المتكلم؛ لأن عند المتكلم من الحق الذي تلقاه عن الأنبياء ما ليس عند المتفلسف...، وأيضا تجد أهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقاً واختلافاً مع دعوى كل منهم أن الذي يقوله حق مقطوع به قام عليه البرهان.

وأهل السنة والحديث أعظم الناس اتفاقاً وائتلافاً، وكل من كان من الطوائف إليهم أقرب كان إلى الاتفاق والائتلاف أقرب، فالمعتزلة أكثر اتفاقاً وائتلافاً من المتفلسفة؛ إذ للفلاسفة في الإلهيات والمعاد والنبوات بل وفي الطبيعيات والرياضيات وصفات الأفلاك: لهم من الأقوال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال)[2].

وقد سبق الإمام اللالكائي -رحمه الله- في الإشارة إلى أصول ما ذكره ابن تيمية حيث قال: (ثم إنه من حين حدثت هذه الآراء المختلفة في الإسلام، وظهرت هذه البدع من قديم الأيام، وفشت في خاصة الناس والعوام، وأشربت قلوبهم حبها، حتى خاصموا فيها بزعمهم تدينا أو تحرجا من الآثار، لم تر دعوتهم انتشرت في عشرة من منابر الإسلام متوالية، ولا أمكن أن تكون كلمتهم بين المسلمين عالية، أو مقالتهم في الإسلام ظاهرة، بل كانت داحضة وضيعة مهجورة، وكلمة أهل السنة ظاهرة، ومذاهبهم كالشمس نائرة، ونصب الحق زاهرة، وأعلامها بالنصر مشهورة، وأعداؤها بالقمع مقهورة، ينطق

---

[1] – مجموع فتاوى شيخ الإسلام4/50-51.

[2] – نقض المنطق/74

ISSN : 2410-1818

بمفاخرها على أعواد المنابر، وتدون مناقبها في الكتب والدفاتر، وتستفتح بها الخطب وتختم، ويفصل بها بين الحق والباطل ويحكم، وتعقد عليها المجالس وتبرم، وتظهر على الكراسي وتدرس وتعلم...)[1].

وقال الإمام السجزي -رحمه الله-: (ولكل مخالف للسنة وطريقة أهل الأثر ما يفتضح به عند التأمل!، وأهل الأثر لا فضيحة عليهم عند محصل؛ لأنهم لم يحدثوا شيئاً؛ وإنما تبعوا الأثر، ومن ادعى في الأثر فضيحة بعد الحكم بصحته، لم يكن مسلماً)[2].

المبحث الثاني: أسباب التسلط المتعلقة بمصادر التلقي ومنهج الاستدلال وصورها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب التسلط المتعلقة بمصادر التلقي وصورها.

من خلال عناية شيخ الإسلام ببيان تسلط الملاحدة من الفلاسفة وغيرهم على أهل الكلام تجده ينوّع في ذلك: فتارة يُرجع تلك الأسباب إلى مصادر التلقي لدى أهل الكلام وما اعتراها من نقص، وأخرى يرجعها إلى مناهج الاستدلال عندهم وما اشتملت عليه من خلل، وثالثة يرجعها لقول أهل الكلام الذي جانبوا فيه الصواب، وبنوه على ما اعتمدوا عليه من المصادر والمناهج الخاطئة، وسأقتصر هنا على الأسباب المتعلقة بمصادر التلقي ومناهج الاستدلال لكونها الأساس الذي بُنيت عليه الأقوال والمذاهب الكلامية.

وسأكتفي بذكر صورة واحدة لكل سبب مما ذكره ابن تيمية، وكيف كانت طريقاً للتسلط من الأعداء؟، ثم أتبع ذلك بدراسة مختصرة لها.

السبب الأول: أن أهل الكلام جعلوا لهم أصولاً مبتدعة فاسدة يعارضون بها الكتاب والسنة وعليها يوالون ويعادون، وهذا السبب يتضمن ثلاثة أمور متوالية:

أولها: أن أهل الكلام اتخذوا لهم أصولاً مبتدعة فاسدة، أي: غير مأخوذة من الكتاب والسُّنة والإجماع، فهي غير مستقيمة ولا صحيحة في القول ولا في الدلالة!، بل تطور بهم الحال حتى جعلوها تضاهي الكتاب والسنة والإجماع!، فهم ينطلقون منها ويعتمدون عليها في التقرير والرد.

ثانيها: أنهم لما اتخذوها ورضوا بها واعتمدوها أصبحوا يعارضون بها نصوص الوحيين عندما لا تتوافق معها ومع ما قالوا به وذهبوا إليه!.

---

[1] - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة14/1

[2] - رسالة السجزي إلى أهل زبيد/295

ثالثها: أنهم بعد ذلك يقيمون الولاء لمن قال بتلك الأصول ووافقهم عليها وعلى لوازمها؛ والعداء لمن لم يقل بها؛ ولم يوافقهم عليها وعلى الأخذ بلوازمها!.

يقول ابن تيمية في ذلك: (وهؤلاء الذين يعارضون الكتاب والسنة بأقوالهم بنوا أمرهم على أصل فاسد، وهو أنهم جعلوا أقوالهم التي ابتدعوها هي الأقوال المحُكَمة التي جعلوها أصول دينهم، وجعلوا قول الله ورسوله من المجُمل الذي لا يستفاد منه علم ولا هدى!؛ فجعلوا المتشابه من كلامهم هو المحُكم!، والمحُكم من كلام الله ورسوله هو المتشابه!)[1]، ثم قال مبيناً ترتيبهم الحُكم عليها: (...ثم هؤلاء يجعلون ما ابتدعوه من الأقوال المجملة ديناً يوالون عليه ويعادون، بل يكفرون من خالفهم فيما ابتدعوه!، ويقول: "مسائل أصول الدين"[2] المخطئ فيها يكفر، وتكون تلك المسائل مما ابتدعوه!)[3].

وهذا الكلام الذي يذكره ابن تيمية ليس بدعاً من القول فقد سبقه إليه أئمة ووافقه عليه آخرون من بعده، فمن ذلك قول الإمام اللالكائي -رحمه الله- في المعتزلة: (قوم لم يتدينوا بمعرفة آية من كتاب الله في تلاوة أو دراية، ولم يتفكروا في معنى آية ففسروها أو تأولوها على معنى اتباع من سلف من صالح علماء الأمة إلا على ما أحدثوا من آرائهم الحديثة، ولا اغبرت أقدامهم في طلب سنة، أو عرفوا من شرائع الإسلام مسألة؛ فيعد رأي هؤلاء حكمة وعلماً وحججاً وبراهين، ويعد كتاب الله وسنة رسوله حشواً وتقليداً، وحملتها جهالاً وبُلْهاً -ذلك- ظلماً وعدواناً وتحكماً وطغياناً.

ثم تكفيره للمسلمين بقول هؤلاء، إذ لا حجة عندهم بتكفير الأمة إلا مخالفتهم قولهم من غير أن يتبين لهم خطؤهم في كتاب أو سنة، وإنما وجه خطئهم عندهم إعراضهم عما نصبوا من آرائهم لنصرة جدلهم، وترك اتباعهم لمقالتهم، واستحسانهم لمذاهبهم... ثم ما قذفوا به المسلمين من التقليد والحشو...)[4].

---

[1] – درء تعارض العقل والنقل1/275

[2] – يقول ابن تيمية: (وهذا كما أن طائفة من أهل الكلام يسمي ما وضعه "أصول الدين " وهذا اسم عظيم والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم، فإذا أنكر أهل الحق والسنة ذلك قال المبطل :قد أنكروا "أصول الدين" وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى "أصول الدين" وإنما أنكروا ما سماه هذا "أصول الدين" وهي أسماء سموها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، فالدين ما شرعه الله ورسوله، وقد بين أصوله وفروعه، ومن المحال أن يكون الرسول قد بين فروع الدين دون أصوله كما قد بينا هذا في غير هذا الموضع) مجموع فتاوى شيخ الإسلام4/56

[3] – درء تعارض العقل والنقل1/275

[4]– شرح أصول اعتقاد أهل السنة1/11-12، وقال: (فوعظ الله – عز وجل – عباده بكتابه، وحثهم على اتباع سنة رسوله، وقال في آية أخرى: ((ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)) لا بالجدال والخصومة، فرغبوا عنهما وعولوا على غيرهما، وسلكوا بأنفسهم مسلك المضلين، وخاضوا مع الخايضين، ودخلوا في ميدان المتحيرين، وابتدعوا من الأدلة ما هو خلاف الكتاب والسنة؛ رغبة للغلبة وقهر المخالفين للمقالة؛ ثم اتخذوها ديناً واعتقاداً بعد ما كانت دلايل الخصومات والمعارضات، وضللوا من لا يعتقد ذلك من المسلمين، وتسموا بالسنة والجماعة، ومن خالفهم وسموه بالجهل والغباوة...) 1/17-18

ISSN : 2410-1818

وأما صورة هذا السبب فتظهر من خلال الأصل الذي يسمى بـ"دليل الحدوث" أو "امتناع حدوث الحوادث بذات الرب" أو "حدوث الأعراض"[1]، وهو مما اعتمدوا عليه في مسألة إثبات "حدوث العالَم" وعدم قِدَمه في ردهم على الملاحدة من الفلاسفة وغيرهم؛ فإن المتكلمين لما أثبتوا أن مِن أظهر صفات العالَم والمخلوقات -وكونها مخلوقةً محدثةً- اتصافُها بالحدوث والتّغيّر، وأن ذلك يقتضي وجود خالق لها ومُحْدِث، ثم جعلوا أعظم ما يختص به الرب من الوصف التّنزهُ عن الحدوث؛ وأدخلوا في ذلك الحدوث المنفي عن الرب "الاتصاف بالصفات"، ثم نفوها عنه لامتناعها عليه، وجعلوا ذلك توحيداً!![2]؛ وهذه طريقة الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الكلابية والأشعرية في نفي بعض الصفات[3]، متجاهلين تلك النصوص العظيمة الكثيرة المتنوعة في إثبات أنواع الصفات للرب على ما يلبق به!؛ والجرأة عليها بالإعراض عنها أو التأويل المذموم لها.

يقول ابن تيمية: (والمق صود أن ظهور هذه في الإ سلام كان ابتداؤه من جهة هؤلاء المتكلمين المبتدعين، وهذه هي أعظم أ صول هؤلاء المتكلمين[4]، وهذه وأمثالها هي من الكلام الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه والنهي عنه، وتجهيل أ صحابه وت ضليلهم، حيث سلكوا في الا ستدلال طرقاً ليست مستقيمة، واستدلوا بقضايا متضمنة للكذب، فلزمهم بها مسائل خالفوا بها نصوص الكتاب والسنة وصرائح المعقول، فكانوا جاهلين كاذبين ظالمين في كثير من مسائلهم ووسائلهم وأحكامهم ودلائلهم.)[5].

ويجعل ابن تيمية هذا الأصل المبتدع صورة للسبب الأول ذاكراً له بعده فيقول: (كما يجعل الجهمية من المتفلسفة والمعتزلة ونحوهم ما أحدثوه من الأقوال التي نفوا به: صفات الله، ونفوا بها رؤيته في الآخرة، وعلوه على خلقه، وكون القرآن كلامه ونحو ذلك، جعلوا تلك الأقوال مُحكمة، وجعلوا قول الله ورسوله مؤولاً عليها، أو مردوداً، أو غير ملتفت إليه ولا متلقى للهدى منه؛ فتجد أحدهم يقول: ليس

---

[1] – وفي الحقيقة يجتمع فيه أمران: أنه مصدر من مصادرهم البدعية، وكذلك أنه دليل يستدل به على نفي الصفات الفعلية!.

[2] – ينظر: شرح الأصبهانية/113

[3] – ينظر: شرح الأصبهانية/154

[4] – يقصد "دليل الحدوث"

[5] – درء تعارض العقل والنقل144/7و178، وقال رحمه الله: (ومن المعلوم لكل من عرف ما جاءت به الرسل: أن التوحيد الذي أرسل الله رسله وأنزل به كتبه لم يتضمن نفي صفات الله، بل الكتب الإلهية مملوءة بإثبات صفات الله –تعالى–، وكذلك العقل الصريح هو موافق لما جاءت به الكتب الإلهية من إثبات صفات الكمال لله –تعالى–...) شرح الأصبهانية/114

بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا له كم، ولا كيف، ولا تحله الأعراض والحوادث ونحو ذلك، وليس بمباين للعالم ولا خارج عنه!.

فإذا قيل: إن الله أخبر أن له علماً وقدرة!، قالوا: لو كان له علم وقدرة للزم أن تحله الأعراض!؛ وأن يكون جسماً!؛ وأن يكون له كيفية وكمية!، وذلك منتف عن الله لما تقدم...) [1].

ومن خلال هذا الأصل المبتدع تسلَّط الملاحدة من الفلاسفة وغيرهم عليهم من وجوه عدة، فمنها: أن لازم هذا الأصل نفي الصفات عن الرب الخالق!، وفي ذلك إلزام منهم للمتكلمين بإنكار الخالق؛ كون الذي لا يوصف عدماً!، ومنها: تعطيله من الفعل والاختيار في الأزل، وذلك يدل على قدم العالم!، ومن خلال ما سبق نرى كيف كان رجوع هذا الأصل والدليل على المتكلمين وتمكن الملاحدة به منهم!.

يقول ابن تيمية مبيناً تسلط الفلاسفة الدهرية على المتكلمين من خلال خذا الأصل المبتدع: (والذين قالوا هذا القول من المعتزلة ومن تبعهم من الكرامية والأشعرية: ظنوا أنهم بهذا القول يثبتون حدوث العالم؛ بناء على أن الأجسام لا تخلو من الأعراض المحدثة؛ وما لا يخلو من الحوادث فهو محدث!، وهذا القول هو الذي سلَّط عليهم " الفلاسفة الدهرية " القائلين بقدم العالم؛ فإن هذا القول الذي قالوه وجعلوه مستلزماً لحدوث العالم هو مناقض لحدوث العالم بل هو مناقض لإثبات الصانع، فهم قصدوا نصر الإسلام بما ينافي دين الإسلام...)[2].

ولذلك كان هناك تراجع من بعض أئمة المتكلمين عن هذا الأصل بل كان منهم نقدٌ له!،

يقول ابن تيمية: (ولهذا صار من يسلك هذه الطريقة من حذاق الطوائف يتبين لهم فسادها كما ذكر مثل ذلك أبو حامد الغزالي وأبو عبد الله الرازي وأمثالهما، ثم الذي يتبين له فسادها إذا لم يجد عند من يعرفه من المتكلمين في أصول الدين غيرها بقي حائراً مضطرباً!، والقائلون بقدم العالم من الفلاسفة والملاحدة وغيرهم تبين لهم فسادها فصار ذلك من أعظم حججهم على قولهم الباطل!؛ فيبطلون قول هؤلاء: إنه صار فاعلاً أو فاعلاً ومتكلماً بمشيئته بعد أن لم يكن، ويثبتون وجوب دوام نوع الحوادث، ويظنون أنهم إذا أبطلوا كلام أولئك المتكلمين بهذا حصل مقصودهم!، وهم أضل وأجهل من أولئك!؛ فإن أدلتهم لا توجب قدم شيء بعينه من العالم بل كل ما سوى الله فهو محدث مخلوق

---

[1] – درء تعارض العقل والنقل 1/275-276

[2] – مجموع فتاوى شيخ الإسلام (المسالة المصرية في القرآن)12/184-185، وقال: (فطريقتهم التي أثبتوا بها أنه خالق للخلق، مرسل للرسل، إذا حققت عليهم، وجد لازمها أنه ليس بخالق ولا مرسل. فيبقى المسلم العاقل إذا تبين له حقية الأمر، وكيف انقلب العقل والسمع على هؤلاء، متعجبا. ولهذا تسلط عليهم بها أعداء الإسلام من الفلاسفة والملاحدة وغيرهم؛ لما بينوا أنه لا يثبت بها خلق ولا إرسال؛ فادعى أولئك قدم العالم، وأثبتوا موجبا بذاته، وقالوا: إن الرسالة فيض يفيض على النبي من جهة العقل الفعال، لا أن هناك كلاما تكلم الله تعالى به قائما به أو مخلوقا في غيره". شرح العقيدة الأصفهانية/ ٣٢٩-٣٣٠.

ISSN : 2410-1818

كائن بعد أن لم يكن، ودلائل كثيرة غير تلك الطريقة وأن كان الفاعل لم يزل فاعلا لما يشاء ومتكلما بما يشاء...)[1].

وتطور الحال فوقع في الافتتان بهذا الأصل المبتدع ولوازمه الباطلة آخرون فأوقعهم في وحدة الوجود!، يقول ابن تيمية: (وصار كثير من أولئك إذا ظهر له فساد أصل أولئك المتكلمين المبتدعين وليس عنده إلا قولهم وقول هؤلاء يميل الى قول هؤلاء الملاحدة، ثم قد يبطن ذلك وقد يظهره لمن يأمنه، وابتلى بهذا كثير من أهل النظر والعبادة والتصوف، وصاروا يظهرون هذا في قالب المكاشفة، ويزعمون أنهم أهل التحقيق والتوحيد والعرفان؛ فأخذوا من نفي الصفات: أن صانع العالم لا داخل العالم ولا خارجه!، ومن قول هؤلاء: أن العالم قديم!، ولم يروا موجوداً سوى العالَم!، فقالوا: إنه هو الله، وقالوا: هو الوجود المطلق، والوجود واحد، وتكلموا في وحدة الوجود وأنه الله!..)[2].

السبب الثاني: قلة معرفتهم بما جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم-.

فانشغال أهل الكلام بالفلسفة والمنطق وعلم الكلام والبراهين العقلية فاسدة المقدمات البعيدة عن الوحيين قد أبعدهم بهم ذلك عن الاعتناء والمعرفة التفصيلية بما جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم- رِوايةً ودِرايةً، صحةً وفهماً؛ فكان سبباً في تقصيرهم في عدم الأخذ بما جاء به الرسول والانطلاق منه والرجوع إليه في التقرير والرد، وترتب عليه قصورهم وخطؤهم فيما قالوا به من المسائل والدلائل!؛ مما جعل أعداء الإسلام يدركون شيئاً من ذلك فيتسلطون عليهم من خلاله فيما ذهبوا إليه من تعطيل للرب عن صفاته وأفعاله.

يقول ابن تيمية في مواقف الناس ومعرفتهم بالسنة وأحاديثها: (والناس في هذا الباب طرفان: طرفٌ من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله!، لا يميز بين الصحيح والضعيف!، فيشك في صحة أحاديث أو في القطع بها مع كونها معلومة مقطوعاً بها عند أهل العلم به!، وطرفٌ ممن يدّعي اتباع الحديث والعمل به كلما وجد لفظاً في حديث قد رواه ثقة أو رأى حديثاً بإسناد ظاهره الصحة يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته!، حتى إذا عارض الصحيحَ المعروفَ أخذ يتكلف له التأويلات الباردة، أو يجعله دليلاً له في مسائل العلم مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط!)[3]، وقال: (وكان مما سلط هؤلاء جميعاً على النفي قصور المنتسبين إلى السنة وتقصيرهم تارة بأن لا يعرفوا معاني نصوص الكتاب والسنة، وتارة بأن لا يعرفوا النصوص الصحيحة من غيرها،

---

[1] - النبوات 279/1

[2] - النبوات 280/1-282

[3] - مجموع فتاوى شيخ الإسلام353/13.

ISSN : 2410-1818

وتارة لا يردون ما يناقضها ويعارضها مما يسميه المعارضون لها العقليات...، وقد قال الإمام أحمد -رحمه الله-: معرفة الحديث والفقه فيه أحب إلي من حفظه...)[1].

ونجد أن ما أشار إليه ابن تيمية قد سبقه إليه أئمة من أهل السنة بذكره، فمن ذلك قول السجزي: (وخصومنا المتكلمون معلوم منهم أجمع اجتناب النقل، والقول به، بل تمحينهم لأهله ظاهر، ونفورهم عنهم بيّن، وكتبهم عارية عن إسناد!، بل يقولون :قال الأشعري، وقال ابن كلاب، وقال القلانسي، وقال الجبائي!، فأقل ما يلزم المرء في بابهم: أن يعرض ما قالوه على ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، فإن وجده موافقاً له ومستخرجاً منه قبله، وإن وجده مخالفاً له رمى به...)[2]، ويقول ابن قدامة: (ثم المدعي لذلك من أهل الكلام، وهم أجهل الناس بالآثار، وأقلهم علماً، بالأخبار، وأتركهم للنقل...)[3].

وصورة هذا السبب تظهر في ضعف كثير من أهل الكلام في عنايتهم بنصوص السنة على وجه الخصوص رواية ودراية، فلا يعتمدون فيما يثبتون أو ينفون على دليل منها صحيح صريح!، ولا يفقهون دلالات ألفاظها وسياقاتها، فمثلاً تجد المعطلة من الجهمية والمعتزلة والأشعرية إذا تعرضوا لشيء من الأحاديث في باب الصفات المخالفة لما ذهبوا إليه سعوا لتأويلها وتنزيه الرب عما جاء فيها، وهي أحاديث موضوعة أو ضعيفة!؛ فيتكلفون تأويلها البعيد مع عدم ثبوتها![4]، وقد تكون تلك الأحاديث صحيحةً، وباستكمال ألفاظها وسياقات رواياتها تكون رادةً عليهم فيما يذهبون إليه من استدلال بها!، وكذلك المتعبدة منهم الذين يغلون في أئمتهم وشيوخهم إذا وجدوا لذلك بعض الأحاديث الموضوعة أو الضعيفة تعلقوا بها واستندوا عليها في غلوهم أو زادوا وأدرجوا في أصول ألفاظها الصحيحة ما ليس منها مما يوافق مذهبهم!.

ومن أمثلة هذه الصورة ما يتعلق به الغلاة في الأشخاص من فهم خاطئ لبعض نصوص الكتاب والسنة أو استدلال بأحاديث وآثار موضوعة أو ضعيفة في فضل آل البيت ومكانتهم، وكيف كانت سبباً لغلوهم فيهم؟، ثم كيف كانت طريقاً لتسلط ملاحدة الفرق الباطنية ودخولهم منها على المسلمين؟،

---

[1] – الصفدية1/285-286، وقال: (والمقصود هنا أن هذا المبتدع وأمثاله من نفاة ما أثبته الله ورسوله لنفسه من معاني الأسماء والصفات من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من المتفلسفة والرافضة وغيرهم لا يعتمدون فيما يقولونه على دليل صحيح لا سمعي ولا عقلي: أما السمعيات: فليس معهم نص واحد يدل على قولهم لا قطعاً ولا ظاهراً، ولكن نصوص الكتاب والسنة متظاهرة على نقيض قولهم، ودالة على ذلك أعظم من دلالتها على المعاد والملائكة وغير ذلك مما أخبر الله به رسوله...) منهاج السنة2/152

[2] – رسالة السجزي إلى أهل زبيد/146

[3] – تحريم النظر في كتب الكلام/36

[4] – من أمثلة ذلك: ما سار عليه ابن فور ك في كتابه "مشكل الحديث".

ISSN : 2410-1818

ويبين ابن تيمية أنهم: (في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد...)[1]، وقال:(وعمدتهم في الشرعيات ما نقل لهم عن بعض أهل البيت، وذلك النقل منه ما هو صدق، ومنه ما هو كذب عمداً أو خطأ، وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث...)[2].

ومن أمثلة ذلك حديث الإمامة المكذوب فيه، وهو: (من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية)، وقد تعرض ابن تيمية للرد على من استدل به وبين ما أُدخل فيه مما ليس منه، فقال: (يقال له: أولاً: من روى هذا الحديث بهذا اللفظ؟، وأين إسناده؟، وكيف يجوز أن يحتج بنقل عن النبي -صلى الله عليه و سلم- من غير بيان الطريق الذي به يثبت أن النبي- صلى الله عليه و سلم- قاله؟، وهذا لو كان مجهول الحال عند أهل العلم بالحديث فكيف وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف؟.

إنما الحديث المعروف مثل ما روى مسلم في صحيحه عن نافع قال جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع[3] حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إني لم آتك لأجلس أتيتك لأحدثك حديثا سمعت رسول الله-صلى الله عليه وسلم- يقوله، سمعته يقول: (من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)[4]...، فعلم: أن هذا الحديث دل على ما دل عليه سائر الأحاديث الآتية من أنه لا يخرج على ولاة أمور المسلمين بالسيف، وأن من لم يكن مطيعاً لولاة الأمور مات ميتة جاهلية، وهذا ضد قول الرافضة فإنهم أعظم الناس مخالفة لولاة الأمور وأبعد الناس عن طاعتهم إلا كرها ...)[5].

---

[1] – منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية58/1

[2] – منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية69/1

[3] – هو عبد الله بن مطيع بن الأسود العدوي القرشي. ولد في حياة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وحنكه، ودعا له بالبركة، وكان ممن خلع يزيد وخرج عليه، وكان يوم الحرة، قائد قريش، فلما ظفر أهل الشام بأهل المدينة انهزم عبد الله ولحق بابن الزبير بمكة. وشهد معه الحصر الأول وبقي معه إلى أن حصر الحجاج ابن الزبير. فقاتل ابن مطيع معه. ينظر: البداية والنهاية لابن كثير221/12-222.

[4] – أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة، برقم (1851)، 478/3

[5] – منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية113/1

ISSN : 2410-1818

ولما كان ذلك الاستدلال-مع عدم العلم بروايات الحديث والدراية بمعناه- باباً للغلو في الأشخاص دخل الباطنية منه فغلوا في أئمتهم!، وبنوا على صاحب السرداب[1] غلوهم في أئمتهم فكل طائفة تزعم أن إمامها هو الباب إلى ذلك المنتظر!، وذكر ابن تيمية أن أقوالهم تلك (المخالفة للسنة هي الباب الذي دخل منه القرامطة الباطنية...)[2].

المطلب الثاني: أسباب التسلط المتعلقة بمنهج الاستدلال وصورها.

لما كانت هناك أسباب لتسلط الملاحدة على المتكلمين متعلقة بالأصول والمصادر فكذلك كانت هناك أسباب للتسلط متعلقة بمنهج الاستدلال، وهو ما اختطه المتكلمون لأنفسهم من طرق في الاستدلال لما يؤصلونه لعقيدتهم ولما يردون به على الملاحدة، ولما كانت تلك المناهج غير صحيحة ولا سليمة فيما توصل إليه دخل من خلالها الملاحدة فاستدركوا على أهل الكلام فيها؛ وولجوا عليهم من خلالها؛ وألزموهم فيها ببعض ما يريدون من الباطل، وقد تعرض لها ابن تيمية -رحمه الله- مبيناً لها وممثلاً لها في صور عدة، يقول -رحمه الله- في ذلك إجمالاً:

(والمقصود: أن أولئك المبتدعة من أهل الكلام لما فتحوا "باب القياس الفاسد في العقليات والتأويل الفاسد في السمعيات" صار ذلك دهليزاً للزنادقة الملحدين إلى ما هو أعظم من ذلك من السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات!، وصار كل من زاد في ذلك شيئاً دعاه إلى ما هو شر منه، حتى انتهى الأمر بالقرامطة إلى إبطال الشرائع المعلومة كلها!...)[3]، ولعل من أبرز تلك الأسباب ما يلي:

السبب الأول: الإفراط في تأويل النصوص الشرعية المثبتة لصفات الرب -عز وجل-.

فإن أهل الكلام لما أصلوا نفي الصفات الفعلية تبعاً لما زعموه من لازم وصف الرب بالحدوث ثم تنزيهه عنه اعترضتهم النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة المثبتة للصفات بأنواعها؛ فكان لا بد لهم معها من أحوال: إما ردّها وهو تكذيب بها، أو تفويضها وهو تجهيل لها، أو تأويلها وهو جرأة عليها معنىً ودلالة!، وكل تلك المناهج تتعارض مع تعظيم النصوص والتصديق بها والتسليم لها، ولعلنا نكتفي هنا بمنهج التأويل المذموم والذي ظهر به تسلط الملاحدة من الفلاسفة والباطنية عليهم بتأويل النصوص في أبواب أخرى كالنبوة والمعاد والقدر بل حتى أدلة الأحكام الشرعية في العبادات وغيرها!.

---

[1] – هو محمد بن الحسن العسكري الإمام الثاني عشر عندهم.

[2] – الصفدية 286/1

[3] – مجموع فتاوى شيخ الإسلام 552/5

والمراد هنا بالتأويل المذموم لنصوص الصفات: هو صرف معاني ألفاظ النصوص المثبتة للصفات عن ظاهرها اللائق بالله إلى معاني أخرى؛ لما توهموه من أن ظاهرها يستلزم التمثيل بصفات المخلوقين، فهربوا من توهم التمثيل فوقعوا في التعطيل!.

وقد بين ابن تيمية ذلك بذكره فائدة التأويل الـ سائغ في قوله: (إنما فائدته: الا ستدلال على مراد المتكلم ومق صوده، ليس التأويل الـ سائغ: أن ينـ شئ الإنـ سان معاني لذلك اللفظ أو يحمله على معاني سائغة لم يقصدها المتكلم!، بل هذا من أبطل الباطل وأعظمه امتناعًا وقبحًا باتفاق العقلاء)[1].

وقال مبيناً ذلك المنهج التأويلي الذي سلكوه وما تضمنه من خلل ولوازم باطلة: (وأما أهل التأويل فيقولون: إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني، ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا دلهم عليها!؛ ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده: امتحانهم، وتكليفهم، وإتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرف الحق من غير جهته!، وهذا قول المتكلمة والجهمية والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك...، فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة وهم -في الحقيقة -لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا...)[2].

ثم ذكر صورة من صور التسلط عليهم بهذا المنهج: وهي مقابلة الملاحدة من الفلاسفة والباطنية تأويل أهل الكلام بتأويل نصوص المعاد وغيره، فقال: (ولهذا سلط الله عليهم الدهرية -المنكرون- للقيامة ولمعاد الأبدان، وقالوا: إذا جاز لكم أن تتأولوا ما ورد في الصفات جاز لنا أن نتأول ما ورد في المعاد!)[3]، وقال: (ومن ترقيهم على هذا الحد تدرجت الفلاسفة فأولوا كل ما ورد في الآخرة وردوها إلى آلام عقلية روحانية ولذات عقلية وأنكروا حشر الأجساد وقالوا ببقاء النفوس وأنها تكون إما معذبة وإما منعمة بعذاب ونعيم لا يدركه الحس)[4].

وهذا الذي ذكره ابن تيمية من ذلك التسلط من خلال تأويل نصوص الصفات سبقه إليه الإمامان الغزالي[5] والرازي[6]وغيرهما، وقد ذكر ابن تيمية ذلك عنهما، وأنهما قد ذكرا اعتراض الملاحدة من الفلاسفة والباطنية وغيرهم على أهل الكلام من تجويزهم التأويل للنصوص في باب الصفات دون

---

[1] – بيان تلبيس الجهمية287/6

[2] – الفتوى الحموية/281–282، وينظر: بيان تلبيس الجهمية223/1–224، ودرء تعارض العقل والنقل275/1–276

[3] – منهاج السنة152/2، وينظر: الفتوى الحموية/282

[4] – بيان تلبيس الجهمية117/6

[5] – ينظر: تهافت الفلاسفة/292–293، وفضائح الباطنية/154–155، وإحياء علوم الدين104/1.

[6] – ينظر: نهاية العقول في دراية الأصول276/4، والأربعين في أصول الدين/293.

ISSN : 2410-1818

نصوص الأبواب الأخرى كالنبوة والمعاد والأحكام!، وأنهما قد اجتهدا في الجواب على ذلك، ولكن قصرت بهما الحجة في ذلك، ولم ينتف ذلك الاعتراض بل لازال قوياً ملزماً!.

ولنكتف من ذلك بما ذكره الغزالي اختصاراً، حيث قال: (والجواب أن التسوية بينهما تحكّمٌ، بل هما يفترقان من وجهين:

أحدهما: أن الألفاظ الواردة في التشبيه تحتمل التأويل على عادة العرب في الاستعارة، وما ورد في وصف الجنة والنار، وتفصيل تلك الأحوال بلغ مبلغاً لا يحتمل التأويل، فلا يبقى إلا حمل الكلام على التلبيس بتخييل نقيض الحق لمصلحة الخلق، وذلك ما يتقدس عنه منصب النبوة. الثاني: أن أدلة العقول دلت على استحالة المكان والجهة والصورة ويد الجارحة وعين الجارحة، وإمكان الانتقال والاستقرار على الله -سبحانه وتعالى-؛ فوجب التأويل بأدلة العقول، وما وعد به من أمور الآخرة ليس محالاً في قدرة الله -تعالى-فيجب إجراؤه على ظاهر الكلام، بل على فحواه الذي هو صريح فيه)[1].

ثم لعله لما رأى ذلك الجواب ليس شافياً ورافعاً للتفريق بين ما يؤول وما لا يؤول انتقل إلى مُفرِّقٍ آخر وهو: نور اليقين الذي يقذفه الله في قلوب من شاء من عباده وهم الموفقون الذين: (إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة: فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه، وما خالف أولوه، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد فلا يستقر له فيها قدم ولا يتعين له موقف)[2].

والصواب في ذلك: أن أهل الكلام -نفاة الصفات-لو سلكوا منهج السلف فأجروا نصوص الصفات على ظاهرها اللائق بالله-تعالى-مثل نصوص النبوة والمعاد لطّرّدَ منهجهم الاستدلالي؛ ولأصابوا الحق؛ ولسلموا من التناقض الذي ولج منه الملاحدة وتسلطوا به عليهم.

السبب الثاني: الاستدلال بلوازم أصول عقلية مبتدعة:

فإن أهل الكلام في خوضهم وجدالهم مع الملاحدة من الفلاسفة الدهرية وغيرهم سلموا لهم ومعهم بأصول عقلية مبتدعة؛ ثم التزموا لوازمها الباطلة في أبواب من الاعتقاد!، وغفلوا عن أن لازم الحق حق ولازم الباطل باطل!، فقادهم ذلك الاستدلال بتلك اللوازم إلى الوقوع في أقوال اعتقادية خاطئة، وفتح ذلك عليهم باباً تسلط عليهم منه الملاحدة بإلزامهم بأقوال بدعية باطلة أخرى!.

يقول ابن تيمية في ذلك: (فإنكم في كثير من مناظراتكم لهم تصيرون إلى المكابرة ودعوى ما يعلمون هم نقيضها!، كما تفعلونه في مسالة الرؤية والكلام وإثبات الصفات بدون إثبات لوازم ذلك، إذ أنتم

---

[1] - تهافت الفلاسفة /292-293.

[2] - إحياء علوم الدين 104/1

كثيرا ما تثبتون الشيء بدون لوازمه أو مع وجود منافيه!. ومن هنا تسلط عليكم القرامطة والفلاسفة والمعتزلة ونحوهم من النفاة!، وكلام أئمتكم معهم كلام قاصر يظهر قصوره لمن كان خبيراً بالعقليات؛ وسبب ذلك تقصيرهم في مناظرتهم حيث سلموا لهم مقدمات عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة!؛ فاحتاجوا إلى إثبات لوازمها فاضطروا إما: إلى موافقتهم على الباطل، وإما على التناقض الذي يظهر به فساد قولهم، وإما إلى العجز الذي يظهر به قصورهم وانقطاعهم...)[1].

ومن صور ذلك: نفيُ الصفات بدعوى الاستدلال بتنزيه الرب عن التجسيم والتحيز!، وهو من لوازم الإقرار بأصل امتناع حلول الحوادث بذات الرب -تعالى-، فتسلط عليهم الملاحدة بنفي كل الأسماء والصفات عن الرب لاقتضائها التجسيم والتحيز!، يقول ابن تيمية مبيناً ذلك: (وأفسد من ذلك ما يسلكه نفاة الصفات أو بعضها إذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه مما هو من أعظم الكفر، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك، ويريدون الرد على اليهود الذين يقولون :إنه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة، والذين يقولون بإلهية بعض البشر، وأنه الله!.

فإن كثيراً من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم أو التحيز ونحو ذلك، ويقولون: لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسماً أو متحيزاً، وذلك ممتنع.

وبسلوكهم مثل هذه الطريق استظهر عليهم الملاحدة نفاة الأسماء والصفات...) ثم بين فساد هذه الطريقة من وجوه أربعة ثم قال: (ولهذا لما كان الرد على من وصف الله -تعالى- بالنقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً لم يسلكه أحد من السلف والأئمة، فلم ينطق أحد منهم في حق الله تعالى بالجسم لا نفياً ولا إثباتاً، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك؛ لأنها عبارات مجملة، لا تحق حقاً ولا تبطل باطلاً، ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار، ما هو من هذا النوع، بل هذا هو من الكلام المبتدع، الذي أنكره السلف والأئمة)[2].

---

[1] – درء تعارض العقل والنقل137/7، وينظر: الصفدية278/1

[2] – التدمرية/132-136، وقال في آثار هذا الاستدلال: (وهم قد عطلوا الصانع عن صفات الكمال بل وعطلوه في الحقيقة عن الفعل وعطلوا الحوادث عن محدث لها بل عطلوا العالم عن الصانع فإنهم لم يثبتوا إلا وجودا مطلقا مجردا لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان وجعلوا الحوادث تحدث بلا فاعل يوجب حدوثها وغايتهم أنهم يجعلون الفلك حيوانا يحدث تصوره وإرادته وحركاته وذلك هو سبب حدوث الحوادث والرب تعالى لم يحدث شيئا من ذلك، لكنهم يقولون هو علة تامة في الأزل للعالم بما فيه من الأجناس المختلفة والأمور الحادثة مع العلم الضروري بعد) الصفدية278/1 وينظر: جامع الرسائل383/1

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى، ثم أما بعد: فإن من نتائج هذا البحث تظهر أمور عدة منها:

- أن أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة ونحوهم كان لهم جهود معروفة في الرد على الملاحدة من الفلاسفة والباطنية وغيرهم، ولكنهم سلكوا طرقاً خاطئة في ذلك.
- أن ردودهم كانت مبنية على خلل في مصادر التلقي ومنهج الاستدلال لأخذهم بعلم الكلام وبعدهم عن الكتاب والسنة والمعرفة بهما فتسلط عليهم الملاحدة بذلك.
- أن علماء الإسلام اعتنوا ببيان ما وقع فيه أهل الكلام من الخطأ وكان ممن اعتنى بذلك عرضاً وتحليلاً، وبياناً ورداً شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية -رحمه الله- في مواطن عدة من مصنفاته، فلا تكاد تخلو مصنفاته من ذكر ذلك والإشارة إليه.
- أن ابن تيمية -رحمه الله- كان يهدف من ذلك إلى بيان أخطاء أهل الكلام وقصورهم في ردودهم على الملاحدة ليتراجعوا عنها؛ ولئلا يتبعهم مَنْ بعدهم فيها، وكذلك بيان الحق للملاحدة لئلا يفتتوا بما رأوا من أقوال أهل الكلام.
- أن مما أشار إليه ابن تيمية من أسباب تسلط الملاحدة على أهل الكلام ما كان لديهم من خلل في مصادر التلقي والأصول كدليل حدوث الحوادث وضعف المعرفة بالكتاب والسنة.
- وأن من أسباب الخلل في منهج الاستدلال إفراطهم في باب التأويل لنصوص الصفات والاستدلال بلوازم أدلة عقلية مبتدعة.
- أن ابن تيمية يذكر لكل سبب مثالاً لذلك التسلط بذكر دليل سلكه المتكلمون ومسألة عليه.

ومن التوصيات من خلال هذا البحث:

- أنه لا يزال هناك فرصة في التوسع في هذا الموضوع بذكر أسباب أخرى وصور لها على وجه التفصيل والتتبع مثل: الخطأ في إهمال الإجماع وحقيقته والاستدلال به، والقول بالتفويض لنصوص الصفات.
- أنه يمكن البحث في ذلك في مصنفات أعلام آخرين غير ابن تيمية مثل: الإمام ابن قيم الجوزية والإمام الذهبي وغيرهما.
- وكذلك جانب العقائد لدى أهل الكلام يمكن البحث فيه وبيان تسلط الملاحدة عليهم من خلاله.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،
وصلى الله وسلم على نبينا ورسولنا محمد.

ISSN : 2410-1818

قائمة المراجع

- إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة -بيروت.
- الأربعين في أصول الدين، فخر الدين الرازي، دائرة المعارف العثمانية-الهند، 1353هـ.
- البداية والنهاية، أبو الفداء ابن كثير، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1417 -1420 هـ
- بيان تلبيس الجهمية، بن تيمية. ت: نخبة من الباحثين-دكتوراه-جامعة الإمام محمد بن سعود، مجمع الملك فهد، 1426هـ.
- تحريم النظر في كتب الكلام، ابن قدامة المقدسي، تحقيق: عبدالرحمن دمشقية، عالم الكتب-الرياض، الطبعة الأولى 1410هـ.
- تلبيس إبليس، أبوالفرج ابن الجوزي، تحقيق: عصام الحرستاني، المكتب الإسلامي-بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ.
- تهافت الفلاسفة، الغزالي، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف- القاهرة، الطبعة السادسة.
- جامع المسائل (المجموعة الخامسة)، ابن تيمية، ت: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد-مكة المكرمة، الطبعة الأولى1424هـ.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، ت: د.عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1427هـ.
- درء تعارض العقل والنقل، بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد، دار الكنوز الأدبية.
- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي، تحقيق: عبدالرحمن الشبل، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1416هـ.
- الرد على المنطقيين، ابن تيمية، دار المعرفة-بيروت.
- الرسالة التدمرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد السعوي، مكتبة دار المنهاج-الرياض، الطبعة الأولى1431هـ.
- رسالة السجزي إلى أهل زبيد، أبو النضر السجزي، تحقيق: د. محمد باكريم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- عمادة البحث العلمي، الطبعة الثانية 1423هـ.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم، تحقيق: د. أحمد الغامدي، دار طيبة-الرياض، ط3، 1415هـ.
- شرح الأصبهانية، ابن تيمية، ت: د. محمد السعوي، مكتبة دار المنهاج-الرياض، الطبعة الأولى1430
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد شاكر Kوزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد-السعودية، الطبعة: الأولى-1418هـ

ISSN : 2410-1818

- شرح المقاصد، مسعود التفتازاني، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب-بيروت، الطبعة الأولى1409هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه-القاهرة، 1374هـ
- الصفدية، ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد، دار الهدي النبوي-مصر، ط1، 1422هـ.
- الفتوى الحموية، ابن تيمية، تحقيق: د. حمد التويجري، دار الصميعي- الرياض، الطبعة الثانية 1425هـ
- الفرق بين الفرق، عبدالقاهر البغدادي، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة-بيروت.
- الفصل بين الملل والنحل، ابن حزم، د. محمد نصر ود. عبدالرحمن عميرة، دار الجيل-بيروت، 1405هـ.
- كتاب التنبيه والرد على أصحاب الأهواء والبدع، محمد الملطي، تحقيق: أحمد آل القفيلي، دار التضحية-المدينة المنور، الطبعة الأولى، 1439هـ.
- لسان العرب، ابن منظور، اعتناء أمين عبدالوهاب ومحمد العبيدي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة الثانية 1417هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام، بن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل-بيروت، 1420هـ
- مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمن بن خلدون، المكتبة التجارية الكبر.
- الملل والنحل، أبو الفتح الشهرستاني، مؤسسة ناصر للثقافة-بيروت، الطبعة الأولى، 1981
- منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية، بن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، طباعة جامعة الإمام، ط1، 1406هـ.
- المواقف في علم الكلام، عبدالرحمن الإيجي، عالم الكتب- بيروت.
- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقداً، سليمان الغصن، دار العاصمة-الرياض، ط1، 1416هـ.
- النبوات، ابن تيمية، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف-الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ.
- نقض المنطق، ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن قائد، دار عطاءات العلم-الرياض، الطبعة الثالثة 1440هـ.
- نهاية العقول في دراية الأصول، فخر الدين الرازي، تحقيق: سعيد فودة، الطبعة الأولى1436هـ.